

الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية

Youth Citizens Observers Network



YOUTH
CITIZENS
OBSERVERS
NETWORK

تداعيات الحرب في السودان

الوضع السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي ووضع حقوق الانسان

أغسطس 2023



 @YCON.SUDAN

 @YCON_SUDAN

 Sudan

[http://](http://ycon-sudan.org)

ycon-sudan.org

المحتوى

2المقدمة
2التداعيات السياسية للحرب
3التداعيات الاقتصادية للحرب
5التوصيات:
5وضع حقوق الانسان وحماية المدنيين
6الوضع في الولايات
7التوصيات
8الاثار الاجتماعية للحرب
8حركة الهجرة والنزوح واطواع النازحين
10التوصيات:
11ملحق: تقرير تفصيلي في أحوال اللاجئين في ولاية جنوب كردفان وإقليم دارفور

المقدمة

الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية تضم منظمات شبابية قاعدية منتشرة في كل محليات السودان، تعمل على دعم التحول الديمقراطي في السودان. وتسخر جهودها لإيصال صوت الشباب وزيادة تأثيرهم في العمليات السياسية المختلفة داخل السودان بما يحقق أجندة ثورة ديسمبر المجيدة. بعد اندلاع الحرب الحالية قررنا في الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية رصد مختلف الانتهاكات التي تقع أثناء الحرب والآثار التي تنتج عنها، بالإضافة إلى توثيق حركة الهجرة والنزوح واطلاع حقوق الإنسان والمساهمة في الجهود المختلفة التي تعمل على إيقاف الحرب.

لدى الشبكة مراقبون منتشرون في كل ولايات السودان، ويعملون ميدانياً على المراقبة والرصد ويرسلون تقاريرهم الأولية لتمثل مادة تعتمد عليها الشبكة في إنتاج تقاريرها وأنشطتها المختلفة. وهذا التقرير يمثل ملخص لتقارير المراقبين من جميع الولايات خلال شهر أغسطس الماضي.

يمثل هذا التقرير ملخص لتقارير مراقبي الشبكة المنتشرين في ولايات السودان. وهو يغطي الأحداث التي وقعت في النصف الثاني من أغسطس 2023.

التداعيات السياسية للحرب

مثلت الحرب التي اشتعلت منذ منتصف أبريل الماضي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نقطة اضطراب كبيرة في النشاط السياسي داخل السودان، كما أعاقحت حركة الفاعلين السياسيين. حيث فرضت الأجهزة الأمنية قيود كبيرة على الرأي السياسي الحُر، وأصبح التعبير عن الموقف السياسي من الحرب الحالية ذو تبعيات أمنية خطيرة. تعرض كثير من الناشطين للاعتقال من أجهزة استخبارات القوات المسلحة السودانية، وبعضهم من قوات الدعم السريع.

فترات الاضطراب في السودان دائماً ما تشهد تضيق على الفاعلين السياسيين وعلى حرية الرأي. حدث ذلك بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 على السلطة الانتقالية وحدث خلال الشهور الماضية في ولايات عديدة.

بناءً على الوضع الأمني ومصادرة حرية الرأي توقفت الأنشطة السياسية في كل الولايات، واختفت المنابر الجماهيرية، وأصبح نشاط الفاعلين السياسيين في وسائل التواصل الاجتماعي فقط، كما أن كثير منهم انتقل لخارج السودان حفاظاً على سلامته. وقد شهدت ولايات مثل الشمالية ونهر النيل والنيل الأزرق وشمال كردفان والخرطوم اعتقالات لبعض الفاعلين السياسيين منذ بداية الحرب. بعضهم لا يزال قيد الاحتجاز. خلال شهر أغسطس أيضاً اعتقلت الاستخبارات التابعة للجيش السوداني عدد من الشباب في مدينة الدمازين بإقليم النيل الأزرق لإقامتهم نشاط جماهيري، كما اعتقلت نساء اقمن وقفة احتجاجية مناهضة للحرب. كما منعت السلطات أيضاً قيام ندوة خطت لإقامتها مبادرة "لا لقهرة النساء" في مدينة ود مدني بولاية الجزيرة.

الأحزاب السياسية السودانية المعروفة في المشهد السياسي السوداني لم يكن دورها في الوضع الراهن مرضياً خاصة عند الشباب. حسب استطلاع رأي قمنا به في يوليو الماضي أظهر غالبية المستطلعين عدم رضاهم عن دور الأحزاب السياسية أثناء الحرب وقلّة تأثيرها على طرفي النزاع للتوقف عن الاقتتال، أو على المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير تجبر الطرفين المتصارعين على الجلوس للتفاوض والعودة بالسودان للمسار المدني الذي عرقله الطرفان بانقلاب 25 أكتوبر 2021

الآن وبعد خروج قائد الجيش وقيامه ببعض الزيارات الخارجية يتحدث عدد من المحللين عن عملية سياسية قادمة، ربما تشارك فيها المكونات المدنية من الأحزاب وقوى المجتمع المدني والشباب. وهنا لابد من الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الشباب لا يرون في القوة السياسية ممثل لهم، ولا يتقون في أي من طرفي النزاع لتمثيل أجندة ثورة ديسمبر. يرى الشباب ضرورة وجود عملية سياسية تنهي الصراع الحالي، ويرون أن مشاركتهم بالأصالة مهمة ليتمكنوا من وضع أجندتهم في طاولة التفاوض.

التداعيات الاقتصادية للحرب

لقد كان للحرب تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي الراهن في السودان، خاصة في المناطق التي نزح إليها عدد كبير من مناطق الاشتباكات العسكرية. مما زاد التحديات التي يواجهها المواطنون، وبالتالي صعوبة الوصول على الاحتياجات اليومية.

هذه التحديات ناتجة عن عدة أسباب منها:

- عدم صرف المرتبات للموظفين والعاملين في 90% من انحاء السودان مما كان له تأثير مريع على الأوضاع المعيشية. باستثناء ولاية القضارف حيث تم منح مبلغ يقدر ب 50,000 سوداني (ما يوازي 85 دولار أميركي) وتم توزيع سلعة استهلاكية لجميع العاملين بالولاية.
- توقف المصارف عن العمل في ولاية الخرطوم وبقية الولايات التي شهدت أحداث عسكرية ضاعف من الأزمة الاقتصادية بشكل كبير. أهمية الموضوع أن ولاية الخرطوم تعتبر المركز الرئيس للمصارف والفروع في الولايات مرتبطة مركزياً بالمركز الرئيسي.
- انخفاض كبير بكمية السلع الاستهلاكية مرافق لارتفاع الأسعار
- توقف الحركة التجارية بشكل شبه كامل في الولايات التي تشهد اعمال عسكرية
- انتشار البطالة في معظم الولايات لأن الاعمال توقفت بشكل كبير في معظم الولايات السودانية
- انقطاع طرق الامداد والطرق الرابطة بين الولايات بسبب الاشتباكات.
- فشل الموسم الزراعي في الولايات الزراعية بسبب عدم قدرة المزارعين الوصول الى أراضيهم مما سبب بتلف المواسم الزراعية.
- تدمير الأسواق الرئيسية في الولايات التي تشهد اشتباكات.

ففي **ولاية نهر النيل** تم تأخير صرف المرتبات للعاملين بالقطاع الحكومي وتسريح الموظفين بالقطاع الخاص. وهناك انخفاض كبير للسلع في الولاية مع ارتفاع في الأسعار.

أيضاً في ولايات **كسلا وسنار وغرب كردفان** خاصة مدينة الفولة هناك ندرة في السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة.

ويزداد الوضع الاقتصادي سوءاً في **جنوب كردفان** والتي تعيش عزلة بسبب توقف الحركة التجارية بينها وبقية الولايات نتيجة لقطع الطريق القومي. تشهد مدينة كادقلي حالة من ارتفاع الاسعار وقلة السلع نتيجة للأحداث العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية التابعة لعبدالعزیز الحلو والتي تسببت في توقف أسواق السلام عن العمل وتوقف البضائع التي تدخل للمدينة عبر مناطق سيطرة الحركة الشعبية.

في **شرق دارفور** هناك أيضاً ارتفاع في الأسعار والبطالة وصعوبة الحصول علي العمل. كما تقوم الغرفة التجارية في شرق دارفور باستيراد السلع من ولاية النيل الأبيض ودول الجوار مثل ليبيا وجنوب السودان.

وفي **ولاية جنوب دارفور** هنالك انعدام كبير للمواد الغذائية وانقطاع الطريق الرابط بين شمال دارفور وجنوب دارفور بسبب الاشتباكات ووعورة الطرق بسبب الامطار وفتشل الموسم الزراعي في هذا العام مما يندر بالمجاعة.

ولاية وسط دارفور هي الأخرى متأثرة بالأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة حيث يعمل السوق الكبير للمدينة بنسبة 7% اما بقية الاسواق مثل سوق مرين والخميس وسنتر الحميدية وخمسة دقائق وسال بالحصاحيصا تعمل بصورة محدودة.

وفي **غرب دارفور** يعد الوضع الاقتصادي الأسوأ بين بقية الولايات، حيث تم تدمير السوق المركزي للولاية وأثر النهب المستمر بين الطرق التي تربط المحليات وسيطرة الدعم السريع على الطرق الى تقييد ومنع حركة التجار. مما ادى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

الولاية الشمالية تنشط فيها الحركة التجارية الآن بصورة أفضل مما كانت عليه في الأيام الأولى للحرب لا سيما بعد فتح منافذ مع عطبرة ومدني وبورتسودان. وشهدت هذه الأيام انخفاضاً قليلاً في سعر السلع بعد التضخم الذي شهدته في الأيام السابقة، وتعمل البنوك تحت ضغط كبير وتزايد عدد العملاء. وهذا الأمر يزيد الضائقة الاقتصادية على المواطنين.

أما **ولاية الجزيرة** فتشهد ارتفاع حاد في اسعار السلع الاستهلاكية وصعوبة الحصول عليها، بالرغم من وجود حركة تجارية جيدة ودخول بضائع من دول الجوار.

التوصيات:

- الضغط على الأطراف المتنازعة لتأمين طرق للإمدادات الطبية والمواد الغذائية للمناطق كافة مع إعطاء الأولوية للمناطق المنكوبة.
- الحرص على إيصال المواد الغذائية وتوزيعها بشكل عادل على المواطنين في ظل رقابة من المجتمع المدني السوداني.
- الإسراع بإعادة تفعيل العمل المصرفي والطلب من المصارف بإنشاء تطبيقات شبيهة بتطبيق بنك الذي يعتبر حالياً حبل الخلاص لمعظم السودانيين في الداخل السوداني.
- العمل على وقف إطلاق نار فعلي مُراقب محلياً ودولياً لكي يستطيع المواطنون من الوصول الى الأراضي الزراعية والأسواق.
- على الإدارات المحلية القيام بدورها بضبط الأسعار ومنع الاحتكار والعمل على انشاء أسواق رديفة للأسواق المدمرة.

وضع حقوق الانسان وحماية المدنيين

منذ اندلاع الحرب في منتصف ابريل الماضي شهدت حالة حقوق الإنسان تدهوراً في مختلف الولايات، حيث تم توثيق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتي قام بها طرفي الصراع في حق المدنيين. شملت هذه الانتهاكات:

- التصفية الجسدية (خرق للإعلان العالمي لحقوق الانسان)
- الاعتقال، وتقييد الحركة والتهديد، (خرق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - المادة 9)
- حرمان الكثير من المواطنين من الوصول الى المرافق الصحية نتيجة لاحتلالها (خرق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)
- قطع المياه، والكهرباء، وشبكات الاتصالات والانترنت (خرق للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)
- الاخلاء القسري للمواطنين (خرق للإعلان الدولي لحقوق الانسان - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - المادة 11 - خرق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - المواد 17، 23، 27)
- الهجمات العشوائية وغير المتناسبة وإطلاق النار على مناطق مدنية غير محمية ولا أهمية عسكرية لها (خرق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب).

الوضع في الولايات

خلال شهر أغسطس تم تسجيل العديد من حالات إستهداف الاماكن السكنية بالقذائف.

في 19 أغسطس سقطت قذائف في مناطق السلمة والإنقاذ في **ولاية الخرطوم**.

وفي 25 اغسطس سقطت أخرى قذائف في منطقة أمبدة أدت الى مقتل سبعة مدنيين، وثلاثة آخرين في العزوزاب.

وهناك بلاغات كثيرة عن حالات فقدان لمواطنين بمناطق الخرطوم بحري وأمدرمان خلال شهر أغسطس.

حالات قصف المدن من طرفي النزاع شملت **مدينة الأبيض عاصمة شمال كردفان**، والتي شهدت اشتباكات عنيفة بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع نهار الأربعاء 29 أغسطس، ومن ثم تبادل للقصف المدفعي مساء ذات اليوم. نتيجة هذه الأحداث سقط 14 شخص من مواطني مدينة الأبيض.

كما تمت تصفية بعض المدنيين بواسطة قوات الدعم السريع غرب المدينة بدعاوى مساندهم للقوات المسلحة السودانية.

فيما واصلت القوات المسلحة السودانية عمليات الاعتقال لبعض المدنيين الذين تشبته في انتمائهم للدعم السريع.

الاعتقالات بحق المدنيين ازدادت في **النيل الأزرق** التي اعتقلت فيها استخبارات الجيش بعض الشباب والنساء خلال شهر اغسطس الماضي بعد قيامهم بأنشطة جماهيرية في مدينة الدمازين، وقد أطلقت سراحهم لاحقاً.

كما أن **الولاية الشمالية** تشهد اعتقالات وتضييق على حركة المدنيين خاصة الناشطين السياسيين وذلك منذ شهور مضت.

ولاية الجزيرة أيضا شهدت فض لوقفه احتجاجية بواسطة جهاز الأمن، كما تم إلغاء ندوة لمبادرة "لا قهر النساء" كانت تنوي قيامها في مدينة ود مدني.

في **النيل الأبيض** يشهد وضع حقوق الإنسان تحسن ولم يتم رصد انتهاكات خلال شهر أغسطس، غير أن استخبارات الجيش السوداني تعرقل حركة المسافرين من ولايات كردفان ودارفور إلى ولاية

الجزيرة أو غيرها من الولايات الشرقية. يتعرض المسافرين للتفتيش الدقيق ويتم منع الشباب من السفر وإرجاعهم بحجة أنهم ذاهبون للانضمام لقوات الدعم السريع في الخرطوم.

في ولاية جنوب كردفان، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة بين الجيش السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة عبد العزيز الحلو فالوضع الإنساني يشهد تدهوراً مريعاً. القذائف التي تم إطلاقها خلال هذا الشهر في محلية رشاد سقطت داخل منازل المواطنين واجبرت اعداد للنزوح إلى المدارس، كما أن إستخبارات الجيش السوداني تواصل اعتقال بعض المدنيين في مدينة كادقلي بحجة انتماءهم الى الحركة الشعبية. يحدث هذا بينما تعيش مدينة كادقلي وضع إنساني حرج يستمر فيه حرمان المواطنين من الكهرباء وشبكات الاتصال والانترنت وتقييد لحركتهم.

في **اقليم دارفور** شهدت **مدينة الفاشر** اشتباكات بين الجيش والدعم السريع بتاريخ ١٧ أغسطس وقد تعرض فيها المواطنين لإصابات نتيجة القصف المدفعي داخل الأحياء السكنية. وقد تعرض العديد من السكان لحوادث النهب والسرقعة بواسطة جنود الدعم السريع، كما أن هناك مضايقات بواسطة الاستخبارات التابعة للجيش السوداني للمواطنين الذين ينتمون الى المجموعات العربية. وتشهد الولاية توقف للحركة بين المحليات.

أما في **ولاية غرب دارفور** فإن الوضع الإنساني يعد الأسوأ بعدما تعرضت مدينة الجنية لهجوم عنيف خلال الشهور الماضية وتصفية لمجموعات سكانية بطريقة وصفها شهود عيان بالمنهجة. وتشهد الجنية حالة من تقييد الحريات بواسطة قوات الدعم السريع واعتقال المدنيين. وهناك ثلاث معتقلات داخل المدينة أحدها في وزارة الثروة الحيوانية والثاني في حي الصافية، والمعتقل الثالث هو معتقل الصينية (شمال سوق عرديبا).

التوصيات

- الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لإجراء تحقيقات شاملة في انتهاكات حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات والشبكات التي تعمل على توثيق هذه الانتهاكات والدعوة إلى المحاسبة.
- تضمين أي اتفاقية سياسية لإنهاء الحرب بنود واضحة تتعلق بالعدالة الانتقالية.
- تعويض الضحايا وتقديم الدعم لهم.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تعزيز التعاون الدولي للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان.
- تطوير وتطبيق قوانين وسياسات لحماية حقوق الإنسان.

الآثار الاجتماعية للحرب

على المستوى الاجتماعي فإن الحرب المندلعة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع كانت لها تأثيرات ملحوظة. أظهرت في بعض الجوانب قيمة التكافل لدى المجتمع السوداني. كما أظهرت في بعض المناطق مظاهر الرفض الاجتماعي وبعض الاحتكاكات بين النازحين والمجتمعات المستضيفة، فضلا عن بروز ظواهر اجتماعية لم تكن موجودة في بعض المناطق التي شهدت وصول أعداد كثيفة من نازحي الحرب.

ولاية الجزيرة التي وصلتها عشرات الآلاف من النازحين رصد فيها المراقبون حالات من **خطاب الكراهية وبعض الاحتكاكات بين المجتمع المضيف والنازحين**. ربما يحدث ذلك بسبب الضغط الكبير على الخدمات الذي شهدته الولاية بعد الحرب.

في **جنوب دارفور وغرب كردفان** يقوم الشباب بمجهودات كبيرة في دعم المجتمعات النازحة وذلك بتوفير مراكز الإيواء وبعض الخدمات. كما أن هناك مبادرات للتعايش السلمي كلجنة الوساطة والحكام بشمال دارفور التي أطلقت مبادرة لحل الصراع الحالي في ولاية جنوب دارفور.

حركة الهجرة والنزوح واطلاع النازحين

تسببت الحرب في نزوح أعداد كبيرة من المواطنين بحثاً عن الأمان، حيث نتج عن ذلك اوضاع انسانية مأساوية في المناطق التي نزحوا اليها. حيث استهدف النازحين الولايات المتاخمة لتلك التي شهدت مواجهات عسكرية بين طرفي الصراع. كما ان هنالك ايضاً نزوح داخل الولاية تم فيها الانتقال بين محليات الولاية بحثاً عن الأمان، واحياناً يعودون الى نفس المكان الذي نزحوا منه في السابق.

ادى استمرار الحرب في **ولاية الشمالية ونهر النيل** الى زيادة اعداد النازحين مما ادى الى ازدحام مراكز الايواء مع ضعف الامكانيات وشح المواد الغذائية وعدم توفر الرعاية الصحية و الادوية المنقذة للحياة. وتوقف بعض مراكز غسيل الكلى و ارتفاع اسعار الايجارات خاصة في ولاية نهر النيل، اما في الولاية الشمالية انعدم العمل والرواتب وازدادت عمليات السطو والسرقه. قامت منظمة الصحة العالمية (WHO) بالولاية الشمالية بتنفيذ عد 2 عيادة متكاملة مجانية في مدينة حلفا تحت رعاية وزارة الصحة والشئون الصحية وذلك لتقديم الخدمات الصحية للنازحين القادمين من ولاية الخرطوم. كما قامت منظمة الهلال الاحمر بحملية دنقلا بتخريج عدد 44 متطوع بمركز ايواء مدرسة المتفوقين وذلك من ضمن برامج الاستجابة الانسانية لازمة النزوح. كما قامت منظمة (DASU) بتاريخ 20 أغسطس بتقديم المواد الاساسية كالفخا في محلية وادي حلفا لعدد 8000 نازح ونازحة في دور الايواء.

اما **ولاية الخرطوم** فتواصل نزوح المواطنين من حول مناطق الاشتباكات الى داخل وخارج الولاية حيث شهدت مناطق الشجرة وحول معسكر المدرعات اشتباكات ادت الى مغادرة عدد من المواطنين لمنازلهم بالإضافة للنزوح الروتيني.

وفي ولاية النيل الازرق بلغ عدد النازحين 44,000 نازح حسب تقارير منظمة اوشا (OCHA) حيث نزح اليها المواطنين من ولاية الخرطوم اضافة الى حركة نزوح اخرى داخلية بين محليات الولاية.

اما **بولاية سنار** وربما لمضايقة السلطات وتعاملها مع النازحين توقفت حركة النزوح الى الولاية. حيث توجد بها عدد تسعة معسكرات جميعهم في مدارس واحوالهم متردية جدا ولا توجد بها اقل مقومات الحياة ويعانون كثيراً حتى في الحصول على مياه الشرب احياناً. اما بالنسبة للغذاء فلا يوجد دعم الا من بعض المنظمات والمبادرات المحلية التي توفر القليل فقط.

وفي **ولاية الجزيرة** فنجد ان أعداد النازحين في تزايد مستمر إذ بلغ عددهم ما يقارب 400 الف نازح و نازحة، ويعتبر هذا العدد كبير جداً و يفوق قدرة الولاية الاستيعابية اقتصادياً و صحياً و قد يقود إلى تفاقم الأوضاع الصحية. هناك وصول لبعض المعينات و الإغاثات من مواد تموينية و صحية لدور الإيواء و لكن لا يتم توزيعها بشكل متكافئ على دور الإيواء. حيث تعتبر أوضاع النازحين كارثية من جميع النواحي، نقص الموارد و الخدمات الصحية و عدم ملائمة المدارس و دور الإيواء و تزويدها بأبسط مقومات الحياة.

اما **ولاية النيل الابيض** فتعتبر منطقة تفرغ للنازحين والعائدين من ويلات الحرب، إذ يوجد بالولاية أكثر من مائة مركز إيواء، بالإضافة إلى مئات الأسر التي تستضيف النازحين، ومن الملاحظ ان هنالك نقص في الخدمات المقدمة للمجتمع المستضيف ومراكز الإيواء من قبل المنظمات وحكومة الولاية، إذ أعلنت بعض الجهات المقدمة للوجبات عن عدم قدرتها للاستمرار بتقديم الدعم اللازم، إذ أعلنت منظمة كوستي للثقافة والتنمية التي تقدم وجبات الطعام عن عدم قدرتها لتقديم الطعام للمراكز بمدينة كوستي.

مازالت **ولاية القضارف** تستقبل اعداد كبيرة من النازحين وبصورة يومية حيث يفوق اعدادهم 13,000 نازح متواجدين بمراكز الايواء البالغ عددها 42 مركزا كما تنشط عدد من المنظمات الوطنية والدولية في تقديم الخدمات والمعونات الانسانية لكنها لم تغطي كافة المراكز. كما تنشط غرف الطواري المشكلة بواسطة الشباب الفاعلين في استقبال النازحين وتوفير السكن والغذاء والعلاج بالمجهود الشعبي والدعم من المنظمات وبعض المؤسسات الحكومية. لكن قامت حكومة الولاية بإبعاد غرف الطواري والمتطوعين مما اثر ذلك سلبا على اوضاع النازحين خاصة في تقديم الخدمات بمراكز الايواء وارتفاع اسعار ايجار العقارات مما ادى الى عودة عدد من الاسر الى ولاية الخرطوم. اما الاوضاع الصحية للنازحين فهي سيئة للغاية حيث توفى عدد 132 طفلا بسوء التغذية بمراكز الايواء واصابة 106 اخرين. حيث سجل مستشفى القضارف خلال الاسبوعين السابقين عدد من حالات حمى الضنك والتي تركزت في احياء محددة من الولاية.

اما في **ولاية كسلا** فحركة النزوح كبيرة جدا شملت المدارس ومراكز مخصصة للإيواء بالإضافة الى الأهل والاقرباء. الدعم الانساني بالولاية اقتصر على المساعدات المحلية فقط والتي تتمثل في ديوان الذكاة والتجار. اما بالنسبة للمساعدات الخارجية فلم يتم توزيعها على النازحين قط. فتم توزيعها لغير المتضررين وبيع جزء منها في الاسواق.

وفي **شمال كردفان** وبالأخص مدينة ام روابه توقف مركز غسيل الكلى عن العمل في منتصف شهر اغسطس نتيجة لتردي الاوضاع الامنية التي شهدتها البلاد. ويعتبر مركز غسيل الكلى بالمدينة من المراكز التي استقبلت اعداد كبيرة من مرضى غسيل الكلى الذين نزحوا اليها من ولاية الخرطوم بعد اندلاع الحرب.

استقبلت **ولاية جنوب كردفان** منذ بداية الصراع اعداد كبيرة من النازحين من ولاية الخرطوم وشمال كردفان وفي الغالب تم استضافتهم مع الاسر المتواجدة في مختلف المحليات والقرى، وبعضهم قد نزحوا سابقاً من جنوب كردفان الى ولاية الخرطوم بعد اندلاع الحرب في 2011 ثم عادوا اليها مجدداً. واما النزوح الداخلي نتيجة الاشتباكات الاخيرة بين القوات المسلحة وقوات الجيش الشعبي فقد نزح المواطنين الى المدارس وبالتحديد في مدينة كادقلي ومحلية رشاد. وانهم يعيشون اوضاعا اقتصادية سيئة ولم تقدم لهم اي مساعدات ماعدا المساعدات الاهلية التي لم تسد احتياجاتهم.

التوصيات:

- توفير المأوى والمساعدات الإنسانية: يجب توفير المأوى الآمن والمساعدات الإنسانية الأساسية مثل الماء والغذاء والرعاية الصحية للنازحين.
- حماية حقوق الإنسان: يجب حماية حقوق الإنسان للنازحين، بما في ذلك حقوقهم في التعليم والعمل والحرية من التعذيب والمعاملة القاسية.
- تعزيز التعليم: يجب توفير فرص التعليم للأطفال النازحين لضمان استمرار تعليمهم.
- دعم المجتمعات المضيفة: يجب دعم المجتمعات المضيفة التي تستقبل النازحين من خلال توفير الموارد والدعم لتحسين البنية التحتية والخدمات.
- تشجيع عودة النازحين: يجب تشجيع عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية بشكل آمن وطوعي عندما تتحسن الظروف.
- تعزيز التضامن والتآخي: يجب تشجيع التضامن والتآخي بين النازحين والمجتمعات المضيفة لتعزيز التفاهم والتآزر.
- دعم المجتمعات المحلية: يجب دعم المجتمعات المحلية في مناطق النزوح لتحسين قدراتها على التكافؤ مع هذه المشكلة.
- التعاون الدولي: يجب تشجيع التعاون الدولي لدعم جهود مواجهة مشكلة النزوح، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية ودعم جهود إعادة الإعمار.

ملحق: تقرير تفصيلي في أحوال اللاجئين في ولاية جنوب كردفان وإقليم دارفور

ولاية جنوب كردفان - جدول تفصيلي

ملاحظات	الوضع الراهن
اغلبهم من النساء والاطفال ويوجد اشخاص ذوي الاعاقة و نساء حوامل و حديثي ولادة و عدد كبير من المرضعات.	نزوح عدد 1121 اسره (6704 فرد) من الأحياء الجنوبية والشرقية لمدينة كادقلي الي المدارس بالأحياء الغربية للمدينة: مدرسة كادقلي الثانوية بنات، مدرستي الرديف الأساسية بنين وبنات، مدرسة الملكية الأساسية بنات، مدرسة قعر الحجر الأساسية بنين ومدرسة البان جديد الاساسية بنات
لم يتم اي تدخل من الحكومة باستثناء زيارة الوالي الذي زار المعسكرات في اليوم الثاني وطالب النازحين بالعودة الى منازلهم وسط رفض من المتأثرين بالحرب في معسكرات النزوح.	بمجهود شعبي من الشباب/ت بالأحياء الغربية والخيرين تم تقديم الخدمات الانسانية الضرورية للنازحين/ت بمراكز الإيواء
حملات إشاعة واسعة وسط المواطنين بعودة قوات الجيش الشعبي وتجدد الاشتباكات والمعارك مما زرع الخوف والرعب في نفوس المواطنين ويلاحظ عودة عدد كبير من الاسر لمراكز الإيواء مرة اخرى	عودة عدد كبير من النازحين/ت الى منازلهم بعد هدوء الأوضاع الامنية في عدد من القطاعات.
توقف عدد كبير من المنظمات عن العمل بالإضافة لمشاكل النقد المصرفي وتوقف بعض المصارف عن العمل	أوضاع إنسانية صعبة في مراكز الإيواء نسبة لعدم تدخل المنظمات بصورة كاملة ويعزي ذلك لعدم امكانية المنظمات من العمل نسبة لظروف الحرب
انطلاقة الدورات الرياضية في كل من كادقلي والدلنج.	العمل على تعزيز التماسك والترابط الاجتماعي بين المجتمعات وتخفيف آثار الحرب النفسية لدى المواطنين

ولاية شمال دارفور

الملاحظات	الوضع الراهن
قام بعضهم بتأجير منازل والبعض الآخر مكثوا مع اقربائهم الذين يقطنون الأحياء الجنوبية والبعض متواجدين بالمدارس الجنوبية حتى الآن.	نزوح داخلي: بالإضافة الى حركة النزوح الى خارج الولاية والبعض الى خارج السودان هناك حركة نزوح داخلي كثيفة من الأحياء الشرقية والوسطية للمدينة حيث نزح البعض وما زالوا متواجدين حتى الآن بالأحياء الجنوبية للولاية
خاصة محلية كتم ومحلية طويلة ومدينة نيالا	نزوح خارجي: من محليات محددة في الولاية
نازحي محلية كتم	
تم استقبالهم في مركزين مركز بمعسكر ابوشوك للنازحين مركز ابونسونق ومركز بحي ابوشوك في مدرسة علي بن ابي طالب	بعد اندلاع الحرب في محلية كتم نزح حوالي اسرة الى مدينه الفاشر
عدد الأفراد 570 عدد الرجال 149 عدد النساء 164 عدد الاولاد 127 عدد البنات 130	في معسكر ابوشوك بمعهد اباكورنق سوم استقبل 142 أسرة
وما زال النازحين لديهم عده احتياجات حسب تقرير الشباب المتواجدين في المركز وهي: ١. تكملة مواد غذائية ومواد الطهي (حطب، فحم) ٢. فرشات، بطاطين، مشمعات، والادوات المنزلية. ووضحوا ان الشباب لديهم احتياجات خاصة طالبو بها لكسر الروتين تتمثل في: كرة القدم، وكرة الطائرة للبنات بالإضافة للدعم النفسي. وأوضحوا ان هناك بعض الأسر لديهم الرغبة بالعودة الي كتم، ولكن ليس لديهم المال للترحيل خاصة الأسر التي جاءت من معسكر كساب.	تم تقديم بعض المعونات لهم من جهات مختلفة، وقدم مواطني المعسكر الاكل والشراب والملابس وبعض الأشياء البسيطة. كما قدمت الصليب الأحمر مواد الإيواء لعدد 57 أسرة، ووزعت منظمة RELIEF فرش ومعجون وبشاكير وجرادل مياه لعدد 142 اسرة. ووزع منظمة الهلال الأحمر بالتعاون مع برنامج غذاء العالمي مواد غذائية (ذرة، زيت، عدس)
نازحي محلية طويلة	
عدد افرادها حوالي 58863 فرد	بلغت جملة الاسر النازحة من محلية طويلة الى محلية الفاشر وريفها حوالي 11707 اسرة
1. مركز ايواء مدارس السلام (56/57) عدد 1585 اسرة عدد 7737 فرد حوالي 560 اسرة مع الاسر المضيقة حول المركز. 2. مركز ايواء مدرسة زمزم الثانوية للبنات عدد 3399 اسرة بعدد 6995 فرد 3. معسكر ابوشوك للنازحين: 2346 اسرة بعدد 11730 فرد. موزعين بالمراكز الآتية	معسكر زمزم للنازحين عدد الاسر 4884 عدد الافراد 24732

مدارس السلام (1,2,3,4,5,7,15,16,17). مدرسة أبو مازن الخاصة. مدرسة الدوحة الثانوية للبنات	
<p>4. مركز مدرسة السلام 27 700 أسرة 3500 فرد</p> <p>5. مركز مدرسة السلام 26 1168 أسرة 5840 فرد</p> <p>6. مركز مدرسة نسييه الثانوية للبنات 208 أسرة 1090 فرد.</p>	معسكر السلام للنازحين 2076 أسرة 10380 فرد
<p>أ/مركز مدرسة ايواء تمباسي/ مدرسة الفاشر الثانوية الجنوبية 400 أسرة بعدد 2011 فرد</p> <p>ب/مركز ايواء مدرسة ام القرى 76 أسرة بعدد 381 فرد</p> <p>ج/ مدرسة ابن سينا 40 أسرة بعدد 203 فرد</p> <p>د/ مركز ايواء الشهيد ترايو 40 أسرة بعدد 201 فرد تم توزيعهم للأسر المضيفة حول المركز.</p> <p>قرية جخي غرب مدينة الفاشر 1333 أسرة بعدد 6665 فرد.</p> <p>قرية ام هجليد غرب مدينة الفاشر 500 أسرة بعدد 2500 فرد.</p> <p>قرية قولو 12 أسرة بعدد 60 فرد.</p>	مراكز الايواء داخل مدينة الفاشر 556 أسرة 2796 فرد
مطالب ضرورية لابد من توفيرها بمحلية طويلة مياه الشرب مواد غذائية الأدوية والكادر الصحي توفير مولدات لتشغيل الابار نظراً لتعرض المولدات التي كانت موجودة للنهب.	تم تقديم عدد من المعينات لهؤلاء المراكز مثل المياه والمواد الغذائية ومواد الإيواء وبعض المبالغ المالية وما زال هناك حاجة لزيادة المساعدات بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة.

ولاية **وسط دارفور** فقد شهد حركة نزوح داخلية ما بين محلياتها المختلفة ونزوح من داخل الولاية الى الولايات الاخرى والتي تتمثل في نزوح المواطنين بالولاية الى ولايات جنوب دارفور، شرق دارفور، وكردفان، والولايات الشرقية. اما النزوح بين محليات الولاية فتسبب في اكتظاظ المدن بالمواطنين خاصة نيرتتي وقولو وقارسيللا وبنديسي وام دخن ومكجر. وتم تهجير معظم سكان جي الحصاصيضا بالأخص امتداد غرب الظلط وجنوب الظلط

من سوق اللالوبة وامتداد شمال الحصاحيصا وحتى بالغرب من تاري وبعض مربعات معسكر الحصاحيصا. تنشط بالولاية مراكز ايواء لكنها تعاني من نقص المعينات ولم تتلق الدعم سوى من بعض المبادرات مثل ساعد ومضة النسائية وشبكة شباب دارفور للحوكمة، والذين قاموا بتوزيع الدخن الى مراكز الايواء.

اما ولاية **غرب دارفور** فلم توجد بها حركة نزوح داخل الولاية لان اغلب الطرق والمحليات تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع وجميعها دخلت في صراعات مسلحة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مع ازدياد وتيرة الانفلات الأمني.

اما ولاية **جنوب دارفور** التي شهدت اشتباكات عنيفة بين طرفي الصراع اصبحت فيها الوضع الانساني أكثر تعقيدا و فر الكثيرين الى محليات مثل بليل واخرون الى معسكرات النازحين كسكلي و كلمة والاحياء الطرفية.

في ولاية **شرق دارفور** نزح حوالي 45 ألف نازح خلال الشهرين الاولين من بداية الحرب وذلك نتيجة للموقع الجغرافي للولاية والذي يعتبر معبرا لثلاثة ولايات في اقليم دارفور لكن حدث نزوح عكسي بعد اشتداد وتيرة الصراع في ولايات غرب ووسط وجنوب دارفور حيث نزح بعضهم الى مدينة الضعين واخرين عبروا الحدود الى دولة جنوب السودان. ويقدر عدد النازحين المستضيفين مع اسر داخل مدينة الضعين بأكثر من 18,000 ألف نازح حسب احصائيات مفوضية العون الانساني بالولاية. حيث شهدت الولاية توقف تام لعمل المنظمات الانسانية الدولية. حيث تنشط مبادرة طوارئ الضعين الانسانية على تقديم الخدمات الصحية والمساعدات الانسانية. كما تعمل ايضا غرفة المواد الغذائية ودور الايواء على توفير الضروريات من غذاء وايواء للأسر الاكثر حاجة في ظل غياب المنظمات الانسانية الدولية والمؤسسات الخدمية.